

Distr.: General
7 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات
البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل
الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

يبين هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٠٧، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) خلال السنة التالية لإصدار آخر تقرير، المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز موئل الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير موجزاً للتقدم المحرز في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، واستعراض الإدارة والإصلاح التنظيمي. ويناقش أيضاً نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة بعمل موئل الأمم المتحدة.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

240912 100912 12-45455 (A)



ويقدم التقرير كذلك استعراضاً للتقدم المحرز في تنفيذ عدد من العناصر البرنامجية لجدول أعمال الموئل وغيرها من المسائل التي أبرزها قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦ ومنها التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والمدن وتغير المناخ، والتعمير بعد وقوع الكوارث وبعد انتهاء النزاعات. ويختتم التقرير بعدد من التوصيات، التي تتصل أغلبها بنطاق الموئل الثالث وطرائقه وشكله وتنظيمه.

المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).....
٨	ثالثا - التحديات والفرص المؤسسية
٨	ألف - استعراض الإدارة.....
٩	باء - الإصلاح التنظيمي
١١	جيم - التبرعات المقدمة إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية.....
١٢	رابعا - النهوض بأهداف جدول أعمال الموئل
١٢	ألف - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣
١٨	باء - مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩
١٩	جيم - مواجهة التحدي الذي تمثله الأحياء الفقيرة
٢١	دال - المدن وتغير المناخ
٢٢	هاء - الكوارث الطبيعية والاصطناعية
٢٤	خامسا - تطورات هامة أخرى
٢٤	ألف - الحملة الحضرية العالمية
٢٦	باء - المنتدى الحضري العالمي
٢٧	جيم - الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الآثار المترتبة على جدول أعمال الموئل
٢٨	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات
٢٨	ألف - الموئل الثالث
٣٣	باء - تنفيذ جدول أعمال الموئل وتعزيز موئل الأمم المتحدة

أولاً - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦ عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

ثانياً - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)

٢ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٦ أن تعقد في عام ٢٠١٦، جرياً على عادة انعقاده كل عشرين سنة (١٩٧٦ و ١٩٩٦ و ٢٠١٦)، مؤتمراً ثالثاً للأمم المتحدة معنياً بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). ويهدف هذا المؤتمر إلى إذكاء الالتزام العالمي بالتوسع الحضري المستدام، مع التركيز على تنفيذ "جدول أعمال حضري جديد" ينبغي أن يستند إلى جدول أعمال الموئل^(١)، والإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة^(٢)، والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطّة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، علاوة على نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣ - واستجابة للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦، نظر موئل الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في عدد من المسائل المتصلة بنطاق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وطرائقه وشكله وتنظيمه، بأكثر الطرق كفاءة وفعالية. وقد جرى التركيز على المسائل التالية: إشراك جميع الجهات المعنية في العمليات التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية؛ واجتماعات اللجنة التحضيرية؛ والوثائق اللازمة للمؤتمر وعملياته التحضيرية.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، إسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٥/٢، المرفق.

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٤ - وتم الاعتراف بأن مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في إسطنبول في حزيران/يونيه ١٩٩٦، قد اتخذ خطوة بارزة في سبيل إشراك الجهات المعنية غير الحكومية في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، فقد اعتمدت طائفة كبيرة من المنظمات غير الحكومية في المؤتمر وشاركت فيه. وقد خُصصت إحدى لجنتي المؤتمر الرئيسيتين، وهي اللجنة الثانية، على وجه خاص، لجلسات استماع بشأن دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الشركاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٥ - ويمكن أن يفيد الموئل الثالث من نهج شامل بقدر مماثل - أو حتى أكثر شمولاً. ويقتضي الهدف الطموح، الذي حددته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٦ بوضع جدول أعمال حضري جديد، مساهمة جميع الجهات المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وفي ضوء ذلك، فقد شجع موئل الأمم المتحدة الدول الأعضاء على إنشاء لجان الموئل الوطنية، تمشياً مع القرار ١٩٨/٦٢، الذي تشجع فيه الجمعية العامة الدول الأعضاء على القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز أو إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة معنية بالموئل بغية إدراج التحضر المستدام والتخفيف من وطأة الفقر في المدن ضمن استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وقد أبلغت جميع الدول الأعضاء بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتشكيل لجان الموئل الوطنية ودورها.

٦ - ومن المتوخى أن تتألف لجان الموئل الوطنية من ممثلي الوزارات الوطنية المعنية، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ووكالات الدعم الخارجية. وسيتمثل دورها في كفالة عملية تحضيرية للموئل الثالث تتسم باتساع قاعدتها وشمولها، بما في ذلك تحديد الإنجازات والتحديات الرئيسية لتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، وفضلاً عن المسائل الناشئة في مجال المستوطنات البشرية وسبل التصدي لها.

٧ - وعلى الصعيد الدولي، فإن إحدى المسائل الرئيسية التي يلزم النظر فيها لدى إنشاء اللجنة التحضيرية للموئل الثالث مسألة الانفتاح، ليس على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك على المراقبين، وذلك وفقاً للنظام الداخلي للجمعية العامة، بالإضافة إلى الشركاء في جدول أعمال الموئل، بما في ذلك السلطات المحلية والبرلمانيون والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، ومنهم الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج.

٨ - وفي ما يتعلق باجتماعات اللجنة التحضيرية للموئل الثالث، تبين التجربة المستفادة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهو آخر مؤتمر دولي عقدته الأمم المتحدة، ضرورة تخصيص ما يكفي من الوقت لإجراء المفاوضات. فمن الواضح أنه يمكن الاضطلاع بالعمل

التحضيرى الضرورى فى ثلاثة اجتماعات للجنة، ولكن يجب النظر بعناية فى مدة كل اجتماع. وقد اقترحت حاليا مدد تتراوح بين ٥ و ١٠ أيام لكل اجتماع من اجتماعات اللجنة.

٩ - وشدد كل من قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٧/٢٠١٢ على ضرورة أن تستفيد العملية التحضيرية للموئل الثالث استفادة كاملة من الاجتماعات المخطط لها عن طريق مواءمتها مع الدوريتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، ومع الدوريتين السادسة والسابعة للمنتدى الحضري العالمى، كما شجعا المؤتمرات الوزارية الإقليمية العادية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية واجتماعات فرق الخبراء المعنية الأخرى على دعم أنشطة العملية التحضيرية، واطعة فى اعتبارها ضرورة أن يُعقد المؤتمر وتتم العملية التحضيرية على نحو أكثر كفاءة وفعالية وتحسينا وأن يكونا مفتوحين أمام الجميع.

١٠ - وفى ضوء ذلك، يُجرى موئل الأمم المتحدة وشعبة خدمات المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة فى نيروبي تقييما مقارنا لكلفة مختلف البدائل المتعلقة بمكان عقد اجتماعات اللجنة التحضيرية. والخيار الأول هو ذلك المقترح فى قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٢٧/٢٠١٢ كليهما، والمتمثل فى مواءمة عقد اجتماعات اللجنة التحضيرية مع الاجتماعات المقررة أصلا لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة والمنتدى الحضري العالمى. فهذا من شأنه أن يقلص نفقات الدول الأعضاء، حيث ستغطي بعثة واحدة اجتماعين متعاقبين وفى مكان الانعقاد ذاته. غير أن ذلك، قد لا يُقلص بالضرورة نفقات الأمانة العامة للأمم المتحدة، حيث سيتعين نقل موظفى الأمانة العامة الذين سيقدمون الخدمات للاجتماعات من مراكز العمل الرئيسية. ومن شأن تعاقب اجتماعات اللجنة التحضيرية مع اجتماعات المنتدى الحضري العالمى أن تزيد أيضا من نفقات المدينة والبلد المضيفين، بالنظر إلى أن القاعدة تقتضى أن يتحمل البلد المضيف النفقات الإضافية لاجتماعات الأمم المتحدة التى تعقد خارج المقر.

١١ - وأما الخيار الثانى فهو عقد جميع اجتماعات اللجنة التحضيرية فى نيويورك. وتشير النتائج الأولية للتقييم الذى يجريه حاليا موئل الأمم المتحدة وشعبة خدمات المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة فى نيروبي إلى أن هذا الخيار قد يكون خيارا أكثر اقتصادا أيضا، نظرا لأن جميع الدول الأعضاء لها بعثات فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك، وبالتالي لا يقتضى منها بالضرورة تحمل نفقات السفر إلى حيث تُعقد اجتماعات اللجنة. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة قدرة كاملة على تقديم الخدمات للمؤتمرات فى

نيويورك، مما يعني أنه لن تتكبد سوى نفقات دنيا لسفر موظفي خدمات المؤتمرات. غير أن التكاليف المتصلة بسفر موظفي موئل الأمم المتحدة الذين سيشاركون في تقديم إسهامات فنية لاجتماعات اللجنة ستكون أعلى مما إذا ما عقدت تلك الاجتماعات في أعقاب دورات مجلس إدارة الموئل والمنتدى الحضري العالمي.

١٢ - ويمكن أن تكون هناك خيارات أخرى تجمع بعض عناصر الخيارين الرئيسيين الواردين أعلاه، من قبيل أن تُعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية في نيروبي بالتزامن مع عقد اجتماعات مجلس إدارة الموئل، مما يسمح بتحقيق بعض الوفورات المتعلقة بسفر موظفي خدمات المؤتمرات وموظفي موئل الأمم المتحدة، بالإضافة إلى سفر ممثلي الدول الأعضاء في مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، على أن تُعقد باقي اجتماعات اللجنة في مكان آخر، سواء في أعقاب اجتماعات المنتدى الحضري العالمي أو في نيويورك أو جنيف (التي لديها أيضا قدرة جيدة على تقديم خدمات المؤتمرات).

١٣ - وفي ما يتعلق بالوثائق الرئيسية، ستمثل إحدى المهام الأساسية في تقييم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ووجهت - على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية - في تنفيذ جدول أعمال الموئل، الذي اعتمده الدول الأعضاء في الموئل الثاني. وينبغي أيضا أن يستعرض هذا التقييم فعالية التدابير الدولية المعتمدة، ومنها الإطار المؤسسي، دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تحديد تحديات المستوطنات البشرية الجديدة التي نشأت منذ عام ١٩٩٦، والكيفية التي يجري بها التصدي لها.

١٤ - وستمثل المهمة الثانية، في وضع جدول أعمال حضري جديد، استنادا إلى تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ والتحديات الجديدة التي ستُحدد. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٦٦، ينبغي أن يتسم كل من تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل ووضع جدول الأعمال الحضري الجديد بالشمول على نطاق واسع، بإسهامات من الدول الأعضاء وجميع شركاء جدول أعمال الموئل، ومنهم السلطات المحلية.

١٥ - ولقد تود الدول الأعضاء النظر في بعض الأفكار الواردة أعلاه خلال المفاوضات حول قرار يصدر عن الجمعية العامة بشأن نطاق الموئل الثالث وطرائقه وشكله وتنظيمه. وستتاح أيضا نتائج التقييم المقارن لتكاليف مختلف الخيارات المقترحة لعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية.

ثالثاً - التحديات والفرص المؤسسية

ألف - استعراض الإدارة

١٦ - في الفقرة ١١ من القرار ٢٠٧/٦٦، شجعت الجمعية العامة موئل الأمم المتحدة على دفع عملية استعراض الإدارة قدماً، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، من أجل مواصلة طريقها نحو تحسين مستوى شفافيته وخضوعه للمساءلة وكفاءته وفعاليته.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في عملية استعراض الإدارة. وتمشيا مع قرار مجلس الإدارة ١٣/٢٣، المعنون "إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية" (A/66/8، المرفق، الفرع باء)، الذي اتخذته مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، تعاونت لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة وموظفو موئل الأمم المتحدة من أجل تنفيذ المرحلة الثالثة من عملية استعراض الإدارة، التي تمثلت أهدافها فيما يلي: (أ) مواصلة دراسة الخيارات المتاحة للإصلاح وتحديد الخيار المفضل؛ (ب) وضع إجراءات لمرحلة الدراسة، (ج) السعي إلى تحقيق توافق آراء بشأن الخيار المحدد؛ (د) وضع خطة عمل لتقديمها إلى الجمعية العامة.

١٨ - ومن أجل الاضطلاع بهذا العمل، أنشئ فريق استشاري مفتوح العضوية معني باستعراض الإدارة الذي تجريه لجنة الممثلين الدائمين. ووضع الفريق الاستشاري اختصاصات المرحلة الثالثة من عملية الاستعراض، التي أقرت خلال الدورة العادية الثالثة والأربعين للجنة الممثلين الدائمين، التي عقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتمشيا مع هذه الاختصاصات، أنشئت أربعة أفرقة تابعة لفرقة عمل لتحليل كل من تحديات الإدارة الأربعة المحددة خلال المرحلة الثانية، وتقديم مقترحات للعمل وتوصيات بشأن الخيارات الممكنة لمعالجة هذه التحديات. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٢، أنجزت جميع الأفرقة الأربعة التابعة لفرقة العمل عملها وقدمت النتائج التي توصلت إليها ومقترحاتها إلى لجنة الممثلين الدائمين في دورتها العادية الرابعة والأربعين، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٢، لكي تؤيدها.

١٩ - وفي أعقاب ذلك، بدأ الفريق الاستشاري المفتوح العضوية تحليلاً مقارناً لنماذج الإدارة التي تعتمد البرامج والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، سيشكل أساساً لاختيار نموذج مناسب ووضع خطة عمل. وجرى اختيار ست منظمات - هي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وبرنامج الأغذية العالمي - لإجراء

تحليل مقارن، بعضها من حيث المهام المعيارية والتنفيذية وبعضها الآخر من حيث تجربتها في الآونة الأخيرة في مجال إصلاح الإدارة.

٢٠ - وقد أثبتت هذه العملية أنها مثمرة للغاية من حيث توفير معلومات متعمقة وطائفة واسعة من الحلول الممكنة التي اعتمدت في نماذج الإدارة المختلفة من أجل تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة. ومن المتوخى أن تحتتم عملية استعراض الإدارة بحلول نهاية عام ٢٠١٢، بالتزامن مع الانتهاء من إعداد تقرير لتقدمه إلى الجمعية العامة.

باء - الإصلاح التنظيمي

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجزت عملية الاستعراض التنظيمي، مع تنفيذ الإصلاح الذي بدأ في مستهل عام ٢٠١٢. وقد بدأت عملية الاستعراض التنظيمي في شباط/فبراير ٢٠١١، في أعقاب التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء وشركاء موئل الأمم المتحدة الرئيسيين في التنمية. وتمثل هدفها الرئيسي في وضع نهج بشأن الهيكل والإدارة قادر على ضمان تنفيذ ولاية موئل الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية وكفاءة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وقد تسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية أيضا في فرض قيود مالية حيوية تعين أخذها بعين الاعتبار في الاستعراض التنظيمي.

٢٢ - وأجريت مشاورات شتى مع الموظفين عموما وممثلي الموظفين، وكذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، في جميع مراحل عمليتي الاستعراض التنظيمي وتنفيذ الإصلاحات. وجرى أيضا تنسيق وثيق مع إدارة الشؤون الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

٢٣ - وحددت فترة انتقالية للسماح لبعض مكونات التغيير الرئيسية بالنضوج والتشكل. وبدأت صياغة نشرة الأمين العام الجديدة التي توضح الهيكل التنظيمي النهائي المقترح لموئل الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢٤ - وقد أنشئت الفروع السبعة الجديدة التالية، التي يركز كل منهما على تنفيذ العمل المعياري والمشاريع التنفيذية في أحد المجالات الفنية:

(أ) التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية؛

(ب) التخطيط والتصميم الحضريان؛

(ج) الاقتصاد الحضري؛

(د) الخدمات الأساسية الحضرية؛

(هـ) الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة؛

(و) الحد من الأخطار والإصلاح؛

(ز) البحوث وتنمية القدرات.

٢٥ - وتتواءم الفروع مواءمة تامة مع البرامج الفرعية السبعة التي تشكل برنامج المستوطنات البشرية، والتي أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بالموافقة عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٢، كجزء من الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ويتكون كل فرع من ثلاث إلى أربع وحدات. وتتطابق البرامج الفرعية السبعة أيضا مع مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وتكفل بذلك المواءمة التامة بين الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات، والإطار الاستراتيجي الذي مدته سنتان، وبرنامج العمل والميزانية الموضوعين لفترة سنتين، والهيكل التنظيمي للوكالة.

٢٦ - وستنفذ الفروع السبعة الجديدة والمكاتب الإقليمية برنامج المستوطنات البشرية بشكل مشترك، بدعم من مكتب جديد للإدارة (يضم عناصر من ولايات شعبة دعم البرامج السابقة وبعض العناصر الإدارية لمكتب المدير التنفيذي)، ومكتب جديد للمشاريع (يضم أيضا بعض عناصر شعبة دعم البرامج السابقة بالإضافة إلى بعض عناصر الشعب الفنية السابقة).

٢٧ - وحتى بداية عام ٢٠١٤، سيواصل موئل الأمم المتحدة الاسترشاد في عمله بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي ستنفذ بعدها الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وستؤدي المواءمة الكاملة المنتظرة إلى تبسيط المحاسبة والإبلاغ، وتعزيز المساءلة والشفافية. وقد وضعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ خطة لتوجيه إنجاز نواتج برنامج العمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من خلال الهيكل التنظيمي الجديد.

٢٨ - وإدارة التغيير عملية طويلة الأجل تتطلب معالجة متأنية وتنفيذا تدريجيا، مع إيلاء اهتمام خاص لتغيير الثقافة التنظيمية وإدارة أمور الناس. وبالإضافة إلى مختلف قنوات الاتصال، أنشئت لجنة استشارية مشتركة بين الموظفين والإدارة كوسيلة لإجراء مشاورات بشأن الإصلاح التنظيمي لموئل الأمم المتحدة.

٢٩ - وقد وضع جميع الموظفين في وحدتهم التنظيمية الجديدة، بعد إجراء مشاورات فردية بين الموظفين والمشرفين عليهم. وفي هذه العملية، روعي ضمان حقوق ومصالح الموظفين، ولم يفقد أحد وظيفته.

جيم - التبرعات المقدمة إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

٣٠ - في الفقرة ١٦ من القرار ٢٠٧/٦٦، دعت الجمعية العامة إلى مواصلة دعم موئل الأمم المتحدة من خلال زيادة التبرعات المقدمة إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك التبرع للصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي.

٣١ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان قد ورد ٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل أموال غير مخصصة، مما يمثل ٦٥ في المائة من الهدف المحدد بمبلغ قدره ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة، ورد مبلغ قدره ٣٧١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وهو مبلغ تجاوز بنسبة ٤٧ في المائة الهدف المقرر لفترة السنتين وقدره ٢٥٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٣٢ - ويبدو أن اتجاهات فترة السنتين الحالية تسير على منوال اتجاهات فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. والرقمان المستهدفان للإيرادات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ هما ٦٠,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإيرادات غير المخصصة و ٢٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإيرادات المخصصة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ورد مبلغ قدره ٦,١ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (أو ٢٠ في المائة من الرقم المستهدف) في شكل إيرادات غير مخصصة، في حين ورد مبلغ قدره ٧٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (أو ٥١ في المائة من الرقم المستهدف) في شكل إيرادات مخصصة.

٣٣ - وواصل موئل الأمم المتحدة، مراعيًا الآثار المستمرة للأزمة المالية العالمية والتحديات التي يواجهها معظم البلدان المانحة، اتخاذ تدابير ضبط التكاليف وإدارتها لمواءمة النفقات مع مستويات الإيرادات المتوقعة إلى أقصى حد ممكن. وبالرغم من هذه التدابير، يُظهر تحليل أولي للإيرادات والنفقات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٢ أن من المرجح أن يواجه موئل الأمم المتحدة عجزًا في الإيرادات الأساسية غير المخصصة في عام ٢٠١٢. غير أنه يرجح أن تتجاوز الإيرادات المخصصة مرة أخرى الهدف المقرر لعام ٢٠١٢.

٣٤ - وفي حين أن موئل الأمم المتحدة قد لا يكون قادرًا على تجنب العجز في الإيرادات الأساسية في عام ٢٠١٢، فإن لديه رؤية طويلة الأجل. وهو يقوم بوضع استراتيجية لجمع المزيد من التبرعات غير المخصصة من البلدان المانحة التقليدية والبلدان المتوسطة الدخل على حد سواء. ويجري أيضًا اتخاذ خطوات لتسريع حيازة المشاريع وتنفيذها من أجل تحسين الإيرادات العامة. وسيتواصل الضبط الدقيق للنفقات الأساسية، في الوقت الذي يجري فيه ضمان دعم المهام الرئيسية.

رابعاً - النهوض بأهداف جدول أعمال الموئل

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٣٥ - في الفقرة ٩ من القرار ٦٦/٢٠٧، رحبت الجمعية العامة بالتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز المزيد من التقدم في تنفيذ مجالات التركيز الخمسة للخطة.

الدعوة والرصد والشراكة

٣٦ - تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم ملموس في مجال التركيز ١ من الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، المعنون "الدعوة والرصد والشراكة". ووضع التقييم الذاتي لموئل الأمم المتحدة، الذي أجري في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، قياساً بمؤشرات الإنجاز والأهداف لعام ٢٠١٢، ثلاثة من الإنجازات المتوقعة لمجال التركيز ١ على الطريق الصحيح، فقد كان هناك مستوى إنجاز يتجاوز ٧٥ في المائة وجرى تقييم أحد الإنجازات المتوقعة بأن تقدمه اتسم بالتفاوت، أي أن مستوى إنجاز بعض المؤشرات كان يتراوح بين ٥٠ و ٧٥ في المائة.

٣٧ - وواصل العمل المعياري لموئل الأمم المتحدة مساهمته في زيادة الوعي بشأن قضايا التوسع الحضري من خلال التقارير الرئيسية ومنتديات الدعوة. وأكدت نتائج استقصاء أجري لتقييم الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في زيادة الوعي بشأن قضايا المستوطنات البشرية وأنجز في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أن التقريرين الرئيسيين، وهما "التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية" و "حالة مدن العالم"، فضلاً عن قاعدة بيانات أفضل الممارسات، ما برحوا يمثلون أدوات قيمة في إذكاء الوعي بظروف واتجاهات المستوطنات البشرية بين شركاء موئل الأمم المتحدة.

٣٨ - وازداد عدد المقالات التي نشرتها وسائط الإعلام عن "حالة مدن العالم" و "التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية" بنسبة ٧٨ في المائة، ليبلغ رقماً قياسياً ينوف عن ٢٥٠٠٠ مقالة في عام ٢٠١١، بعد أن كان ١٤٠٢٢ مقالة في عام ٢٠١٠، وقد تجاوز الرقم المستهدف البالغ ١٦٠٠٠ مقالة. وسجل موئل الأمم المتحدة زيادة قدرها ٣١ في المائة في عدد مرات تنزيل المنشورات من موقعه على شبكة الإنترنت في عام ٢٠١١، أي من ١٥٦ ٨٢٢ تنزيلاً في عام ٢٠١٠ إلى ١٠٧٦ ٠٣٩ تنزيلاً في عام ٢٠١١، متجاوزاً بذلك الرقم المستهدف لعام ٢٠١١ وقدره ٩٠٠٠٠٠٠ تنزيل. وخلال النصف الأول من

عام ٢٠١٢، سجل موئل الأمم المتحدة ٥٥ ٧٤٩ ٥٥ تزيلا للتقارير الرئيسية العالمية، وهو رقم تجاوز بالفعل الرقم المستهدف البالغ ٢٢ ٠٠٠ تزيلا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٩ - وازدادت اتفاقات التعاون مع شركاء موئل الأمم المتحدة من ٢٤٨ اتفاقا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٣١٧ اتفاقا في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهو ما يعد مؤشرا على زيادة مشاركة الشركاء في جدول أعمال الموئل في صياغة السياسات والمساهمة في التوسع الحضري المستدام. وشملت هذه الشراكات ٧٦ منظمة دولية، و ٥٥ حكومة وطنية، و ٤٣ سلطة محلية، و ١٣ مؤسسة، و ٤٣ منظمة للقطاع الخاص، و ٣٥ مؤسسة تدريب، و ٥٢ من الجمعيات المدنية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان ١٧٢ من جماعات الشباب يقوم بتنفيذ مشاريع يرعاها موئل الأمم المتحدة.

٤٠ - وأحرز موئل الأمم المتحدة أيضا تقدما كبيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتعزيز تبادل المعرفة، والتعاون والتواصل مع شركائه من خلال البوابة الحضرية، وهي منبره العالمي على شبكة الإنترنت. وقد أثبت هذا المنبر أنه أداة فعالة فيما يتعلق بتمكين الحكومات والسلطات المحلية والممارسين في المناطق الحضرية والباحثين والمجتمع المدني والأعمال التجارية وغيرها من المساهمة في مستودع المعارف المخزنة بالوسائط المتعددة في مجال أفضل الممارسات والمشاريع والبحوث والتكنولوجيا والمنشورات في المناطق الحضرية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان هناك أكثر من ٩٨٢ من المستخدمين المسجلين في البوابة الحضرية، وكان قد نُشر أكثر من ٣٠٢٠ مادة.

تعزيز التخطيط والإدارة والحوكمة على أساس المشاركة في المناطق الحضرية

٤١ - حدد التقييم الذاتي لموئل الأمم المتحدة، الذي أجري في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جميع الإنجازات الثلاثة المتوقعة لمجال التركيز ٢ في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، "التخطيط والإدارة والحوكمة على أساس المشاركة في المناطق الحضرية"، بأنها تسير على الطريق الصحيح. وتمكن ثلاثة وأربعون بلدا، إزاء العدد المستهدف البالغ ٥٦ بلدا لعام ٢٠١٣، من تحسين سياساتهم وتشريعاتهم واستراتيجياتهم المتعلقة بالتخطيط والإدارة والحوكمة في المناطق الحضرية، بدعم من موئل الأمم المتحدة. وكان ما مجموعه ٢٢ بلدا من البلدان المعرضة للأزمات والبلدان التي خرجت منها ينفذ سياسات تتضمن تدابير لمقاومة الضعف والمخاطر في المناطق الحضرية في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بزيادة من ١١ بلداً في عام ٢٠١١. وكانت مدغشقر وهاييتي هما البلدان الجديان اللذان أضيفا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت ٥٥ مؤسسة (بزيادة من ٥٣ مؤسسة في نهاية عام ٢٠١١) تعمل على تعزيز التوسع الحضري المستدام. ومن بين هذه المؤسسات،

كانت هناك ٢٨ مؤسسة تدريب حكومية محلية، و ١٤ جامعة، و ١٣ جمعية حكومية محلية ومؤسسة تدريب حكومية محلية على الصعيد الإقليمي أو العالمي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان ما مجموعه ١٦٦ مدينة تنفذ التخطيط والإدارة والحوكمة في المناطق الحضرية على نحو شامل، بدعم من موئل الأمم المتحدة، من خلال التخطيط والتنفيذ على أساس المشاركة في مجالات الحوكمة والسلامة والبيئة والمخاطر والأزمات، بزيادة ١٩ مدينة حضرية من أصل الـ ١٤٧ مدينة التي كانت تنفذ التخطيط والإدارة والحوكمة في المناطق الحضرية في نهاية عام ٢٠١١.

توفير الأراضي والسكن لصالح الفقراء

٤٢ - في ما يتعلق بمجال التركيز ٣، المعنون "توفير الأراضي والسكن لصالح الفقراء"، حدد تقييم تنفيذ الإنجازات الثلاثة المتوقعة جميعها بأنها تسير في مسارها الصحيح في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان ما مجموعه ٣٧ بلداً (مقارنة بالرقم المستهدف ٣٢ بلداً لعام ٢٠١٣) يعمل على وضع أو تنفيذ أو استكمال إصلاح الأراضي والسكن. وكانت البلدان الجديدة التي أضيفت إلى عدد البلدان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هي بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية جنوب السودان والعراق.

٤٣ - ومن خلال الأدوات المعيارية والمساعدة التقنية، حشد موئل الأمم المتحدة الحكومات وشركاء الموئل من أجل تحسين أمن الحيازة والحد من عمليات الإخلاء القسري. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان ٢٩ بلداً (مقارنة بالرقم المستهدف ٢٩ لعام ٢٠١٣) تعمل على تنفيذ سياسات تهدف إلى تحسين أمن الحيازة والحد من عمليات الإخلاء القسري، بما في ذلك حالات ما بعد الكوارث وحالات ما بعد النزاع. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كان ٣٤ بلداً يعمل على تنفيذ منع نشوء أحياء فقيرة وسياسات تحسين الأوضاع بدعم من موئل الأمم المتحدة، وهو رقم يزيد على الرقم المستهدف لعام ٢٠١٣ البالغ ٢٨ بلداً. وأعدّ ١٢ بلداً منها برامج لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها، بدعم من برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة على أساس المشاركة وتمويل من المفوضية الأوروبية.

البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية

٤٤ - في ما يتعلق بمجال التركيز ٤، المعنون "البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية السليمة بيئياً"، حدد التقييم الذي أجري في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك نتائج التقييم الذي أجرته الصندوق الاستثماري للمياه والمرافق الصحية في عام ٢٠١١، أحد

مؤشرات الإنجاز والأهداف المرتبطة به بأنه يسير على المسار الصحيح، في حين تم تقييم مؤشرين من مؤشرات الإنجاز والأهداف المرتبطة بهما بأنها أظهرت نتائج متفاوتة، بنسبة تنفيذ تزيد على ٥٠ في المائة، لكنها أقل من ٧٥ في المائة.

٤٥ - اعتمدت البلدان المشاركة في برامج المياه من أجل المدن تدريجياً سياسات تهدف إلى توسيع إمكانية الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية السليمة بيئياً. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شارك ٣٦ بلداً (١٣ في آسيا والمحيط الهادئ، و ٧ بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٥ بلداً في أفريقيا وبلد واحد في أمريكا الوسطى)، بزيادة من ٣٥ بلداً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكانت هندوراس البلد الجديد الذي أضيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووصل عدد المؤسسات في البلدان المستهدفة التي اعتمدت تدريجياً آليات مؤسسية تؤدي إلى توسيع إمكانية الوصول إلى البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية السليمة بيئياً إلى ١٣١ بلداً في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بزيادة من ١٢٦ مؤسسة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويشكل هذا الرقم زيادة على الرقم المستهدف لعام ٢٠١٣ البالغ ١٢٠ مؤسسة.

٤٦ - وعمل موئل الأمم المتحدة أيضاً مع مقدمي الخدمات لتحسين الكفاءة والفعالية المؤسسية لمرافق المياه والصرف الصحي من خلال برنامج بحيرة فيكتوريا المعني بالمياه والصرف الصحي، الذي أدخلت فيه سبعة مرافق للمياه في ثلاثة بلدان تحسينات على البنى الأساسية المادية بالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات. وتمكنت أربعة مرافق من بين المرافق السبعة من استرداد التكاليف بنسبة ٩٥ في المائة، وتمكن مرفق واحد من استرداد ٨٦ في المائة من التكاليف ويسير على المسار الصحيح لتحقيق النسبة المستهدفة ٩٥ في المائة. وفي إطار مبادرة المياه والصرف الصحي لمنطقة نهر الميكونغ في جنوب شرق آسيا، تمكنت مدينتان، وهما كسينغ نيغون وسايابولي، كلتاهما في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، من استرداد تكاليف التشغيل والصيانة بنسبة ١٠٠ في المائة.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انطلق مشروع جديد بعنوان "تعزيز حلول النقل المستدام لمدن شرق أفريقيا". ويفيد المشروع ثلاث مدن (نيروي وكمبالا وأديس أبابا). ويهدف المشروع إلى الحد من زيادة عدد المركبات الآلية الخاصة، مما يقلل من حدة اختناقات المرور وانبعاثات غازات الدفيئة. وتشارك حكومات كل من كينيا وأوغندا وإثيوبيا في تنفيذ المشروع. وقد بدأت مرحلة التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ويتوقع استكماله في عام ٢٠١٥. ويتصل هذا المشروع بمجالين من المجالات المواضيعية التي يركز

عليها موئل الأمم المتحدة على نحو متزايد، وهما التنقل والنقل في المناطق الحضرية، والمدن وتغير المناخ.

تمويل المستوطنات البشرية

٤٨ - في إطار مجال التركيز ٥، المعنون "نظم تمويل المستوطنات البشرية"، حدد التقييم الذاتي الذي أجري في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢ كلا الإنجازين المتوقعين بأنهما يتطلبان اهتماماً كبيراً، طالما تقل نسبة التنفيذ فيهما عن ٢٥ في المائة. ولم يطرأ تغير كبير على الأداء في مجال التركيز هذا. وفي نهاية عام ٢٠١١، تمكن برنامجا الخدمات المالية - صندوق القروض المتجددة للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، وبرنامج المنح لمرافق تحسين الأحياء الفقيرة - من جمع مبلغ قدره ٥٩٧ ٦٢٩ ٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة و ٢٣٣ ٠٠٠ ١٩ دولار، على التوالي، وبذلك تحقق ما مجموعه ٢٢,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد أفادت أكثر من ٨ ٠٠٠ أسرة معيشية ذات دخل منخفض مباشرة من العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد بنهاية عام ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين، لم يطرأ أي تغير على هذا الرقم أيضاً.

٤٩ - وإثر اعتماد مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة القرار ١٠/٢٣ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ في دورته الثالثة والعشرين (A/66/8)، المرفق، الفرع باء)، الذي أنهى عمليات الإقراض المباشر، بسبب عدم وجود تمويل إضافي من الجهات المانحة إلى حد كبير، لم يطرأ مزيد من التوسع في القروض المتجددة للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد؛ أو برامج المنح لمرافق تحسين الأحياء الفقيرة. أما في ما يتعلق بالعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، فقد تم الحفاظ على معدل سداد القروض بنسبة ١٠٠ في المائة. ومتابعة لقرار مجلس الإدارة ١٠/٢٣، حاول موئل الأمم المتحدة تحديد شريك مناسب لتولي محفظة قروض العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، لكنه لم يتمكن من القيام بذلك، وتعين عليه مواصلة إدارة محفظة القروض الحالية.

الامتياز في الإدارة

٥٠ - وأخيراً، في ما يتعلق بمجال التركيز ٦، المعنون "الامتياز في الإدارة"، قيّم التقييم الذاتي الذي أجري في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢ الإنجازات الأربعة جميعها بأنها أظهرت تقدماً بدرجات متفاوتة، في حين حققت بعض المؤشرات مستوى إنجاز يزيد على ٧٥ في المائة (فهي تسير بذلك على المسار الصحيح)، وحققت معظم المؤشرات الأخرى مستوى يزيد على ٥٠ في المائة، لكن أقل من ٧٥ في المائة (أي تقدم بدرجات متفاوتة)، وبلغت

نسبة أحد المؤشرات أقل من ٢٥ في المائة (أي "مطلوب اهتمام عال"). وأجري حصر منقح للمهارات ليعكس الأولويات الإضافية الجديدة للمنظمة، شارك فيه أكثر من ٩٠ في المائة من الموظفين. وجرى تمكين الموظفين من خلال برامج التطوير والتدريب، بما فيها: في إدارة التنمية (تم تدريب ٥٠ في المائة من الموظفين المؤهلين) والإدارة القائمة على النتائج (تم تدريب حوالي ٨٠ موظفاً في عام ٢٠١١).

٥١ - واستمر تبادل المعلومات من خلال اللقاءات المفتوحة، واجتماعات لجنة الإدارة العليا ومجلس الإدارة العليا، وكذلك معتكفات الشعب ومجالات التركيز. وتحسن متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التوظيف كثيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حسبما تجلّى في الرقم ١٥٠ يوماً، بعد أن كان ٢٧٤ يوماً في عام ٢٠٠٩. كما تحسن متوسط الوقت الذي تستغرقه المشتريات كثيراً - ١٥ يوماً، بعد أن كان ٦٧ يوماً في عام ٢٠٠٩. وتحسن متوسط الوقت المستغرق للموافقة على اتفاقات التعاون، حسبما يتجلى في عدد ٨ أيام، من ١١,٦ يوماً في عام ٢٠٠٩، ويمثل الرقم المستهدف البالغ ٨ أيام المحدد لعام ٢٠١٣.

٥٢ - واكتمل الاستعراض التنظيمي لموئل الأمم المتحدة لترشيد الهياكل الحالية من أجل تعزيز كفاءة وفعالية البرنامج. وتم تحديد مكونات الإصلاح الرئيسية مع مراعاة جميع التوصيات الست المتعلقة بالإصلاح المؤسسي الذي أجراه استعراض الأقران لعام ٢٠١٠ للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، ويجري تنفيذها حالياً. وتستلزم هذه التوصيات:

- إنشاء هيكل تنظيمي لتحقيق النتائج بصورة أفضل في المجالات ذات الأولوية
- إنشاء مهمة موحدة للتخطيط والرصد والإبلاغ
- تحديد أولويات البرنامج بشفافية
- إنشاء مهمة مستقلة للتقييم
- إنشاء آليات للتعاون على جميع المستويات
- تعزيز الجوانب البرنامجية مع مواصلة الإصلاح المؤسسي
- تكثيف الجهود لتحسين صورة المنظمة.

باء - مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩

٥٣ - شجعت الجمعية العامة، في الفقرة ١٠ من قرارها ٦٦/٢٠٧، موئل الأمم المتحدة على مواصلة العمل لوضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بطريقة مفتوحة وشفافة، ووضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق للفترة المشمولة بها.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز موئل الأمم المتحدة تقدما كبيرا في إعداد مشروع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وشارك في إعداد الخطة فريق موئل الأمم المتحدة ولجنة الممثلين الدائمين، من خلال فريق اتصال مفتوح العضوية لإعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، أنشئ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ خاصة لهذا الغرض.

٥٥ - وعقد فريق الاتصال المفتوح العضوية، منذ بداية عمله في آب/أغسطس ٢٠١١ وحتى آخر اجتماع عقده في ٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، ما مجموعه ١٥ اجتماعا، وعقد حلقة عمل لمدة ثلاثة أيام لوضع إطار نتائج مشروع الخطة الاستراتيجية. وأيد مشروع الخطة الاستراتيجية لجنة الممثلين الدائمين على مرحلتين، في اجتماعيها في ٢٨ حزيران/يونيه و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢. وسوف ينظر في مشروع الخطة الاستراتيجية، للموافقة عليه في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٥٦ - ويعرض الجزء الأول من الخطة، المعنون "التحليل الاستراتيجي" الأساس المنطقي للخطة الاستراتيجية، ويبرز العوامل الخارجية والداخلية التي تشكل محتوى الخطة. وبشكل عام، فإنه يجيب على السؤال، لماذا؟ ويعرض الجزء الثاني، المعنون "خيار استراتيجي"، العناصر الأساسية للخطة الاستراتيجية، بما في ذلك رؤيتها ورسالتها، وهدفها، والنتيجة الاستراتيجية، وإطار مجالات التركيز والنتائج. ويعالج السؤال، ماذا؟ أما الجزء الثالث من الخطة، المعنون "تنفيذ الاستراتيجية"، فيصف الكيفية التي سيتم من خلالها تنفيذ الخطة، بما في ذلك: مراحل التنفيذ، وكيف سيتم رصد تنفيذ الخطة وتقييمه، في سياق الإدارة القائمة على النتائج؛ والموارد المالية والبشرية اللازمة لنجاح تنفيذ الخطة.

٥٧ - وشكل مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ الأساس لإعداد السرد البرنامجي للبرنامج ١٢ من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ونظرت لجنة البرنامج والتنسيق في البرنامج في دورتها الثانية والخمسين، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأوصت بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٢.

جيم - مواجهة التحدي الذي تمثله الأحياء الفقيرة

٥٨ - دعت الجمعية العامة، في الفقرتين ٧ و ٨ من قرارها ٦٦/٢٠٧، موئل الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة التقنية والاستشارية إلى الحكومات وإلى السلطات الإقليمية والمحلية من أجل أن تقوم، في جملة أمور، بإعداد استراتيجيات وخطط وطنية وإقليمية ومحلية لتجنب نشوء الأحياء الفقيرة وللنهوض بها، وصياغة وتنفيذ برامج للنهوض بالأحياء الفقيرة وللإسكان.

٥٩ - وعلى النحو المبين في الملحة العامة عن تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢^(٦)، تم تجاوز هدف تحسين حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠. وانخفضت نسبة سكان الحضر الذين يقطنون أحياء فقيرة في العالم النامي من ٣٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٢. وتمكن ما يزيد على ٢٠٠ مليون شخص من الحصول على مصادر مياه محسنة أو مرافق صرف صحي محسنة، أو مساكن دائمة أو قليلة الازدحام. ويتجاوز هذا الإنجاز الهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة بأكثر من ١٠٠ مليون نسمة، كما أنه قد تحقق قبل وقت كاف من الموعد النهائي لعام ٢٠٢٠. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة حُدد في مستوى منخفض جدا مقارنة بضخامة التحدي الذي تمثله الأحياء الفقيرة.

٦٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكمل ٣٠ بلدا من بلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ نماذجها الحضرية الوطنية واستكملت ثلاثة موجزات عن المدن في المتوسط لكل بلد خلال المرحلة الأولى من برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة على أساس المشاركة الذي أُطلق في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وأنهى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واستفاد البرنامج من الدروس المستخلصة خلال مشروع التحديد السريع للملامح القطاع الحضري لأغراض تحقيق الاستدامة، بتمويل من حكومات كل من إيطاليا وبلجيكا وهولندا. ومن خلال هذا المشروع، أنجز ١٢ بلدا أفريقيا بنجاح الملامح الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي.

٦١ - وأطلقت المرحلة ٢ من برنامج تحسين أحوال الأحياء الفقيرة على أساس المشاركة التي وسعت نطاق المشاريع والمشاركة فيها على السواء، في بداية عام ٢٠١٢. وأضافت المرحلة ٢ بعدا متعلقا بتخطيط العمل للبلدان الاثني عشر الأفريقية الأصلية (إثيوبيا وإريتريا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والكاميرون

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.I.4.

والسنغال وغانا وكينيا وموزامبيق والنيجر)، وهي تعمل مع ١٨ بلدا جديدا من بلدان أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وشملت تلك البلدان ١١ بلدا أفريقيا (أوغندا وبوروندي والرأس الأخضر وغامبيا وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومدغشقر وملاوي وموريشيوس ونيجيريا)؛ و ٤ بلدان من منطقة البحر الكاريبي (أنتيغوا وبربودا، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وهايتي)، و ٣ من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ (بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وفيجي).

٦٢ - وكان الهدف العام للبرنامج هو تحسين الأحوال المعيشية للفقراء في المناطق الحضرية، والمساهمة في تحقيق الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (كفالة الاستدامة البيئية)، والغاية ٧ - جيم: (تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات المرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥)، والغاية ٧ - دال (بحلول عام ٢٠٢٠، يتم تحقيق تحسن ملموس في معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من قاطني الأحياء الفقيرة).

٦٣ - اجتماع لفريق الخبراء الدولي بشأن الاستراتيجية العالمية الجديدة للإسكان حتى عام ٢٠٢٥: التقييمات الإقليمية - عقد اجتماع "الاستعراض العالمي وخارطة الطريق العالمية" في ريو دي جانيرو يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ لمناقشة وبحث التقييمات الإقليمية الستة لقطاع الإسكان والتحليل الإقليمي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠. وساهم هذا الاجتماع في تحقيق تفهم أفضل للتحويلات الحالية في السياسات والممارسات المتعلقة بالإسكان في جميع مناطق العالم في سياق التوسع الحضري السريع، وارتفاع معدلات نشوء الأحياء الفقيرة، فضلا عن التحديات الراهنة التي تواجهها البلدان فيما يتعلق بتوفير السكن اللائق، وخاصة للأسر المنخفضة الدخل والفئات الضعيفة.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم موئل الأمم المتحدة أيضا الدعم إلى الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي (أنتيغوا وبربودا وأنغيلا وجزر فرجن البريطانية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسانت لوسيا وغرينادا ومونتيسيرات) في وضع مبادئ توجيهية لسياسات الأراضي تُبرز الأهمية الحاسمة لإدارة الأراضي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر، والاستقرار الاجتماعي، وحماية المناطق الحساسة بيئيا. وإضافة إلى ذلك، قدم الموئل الدعم لسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا، في وضع سياسات وطنية للأراضي تمشيا مع المبادئ التوجيهية بعد تكييفها وفقا للظروف المحلية. وشمل ذلك استخدام أدوات ضمن الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من قبيل نموذج مجال

الحيازة الاجتماعية ودليلي كيفية إنشاء قطاع أراضٍ فعال وكيفية وضع سياسات في مجال الأراضي لصالح الفقراء.

دال - المدن وتغير المناخ

٦٥ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ من تقريرها ٦٦/٢٠٧، تشجيعها لموئل الأمم المتحدة على أن يواصل، في حدود ولايته وتمشيا مع خطته الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، تعاونه القائم بشأن المسائل المتعلقة بالمدن وتغير المناخ، وعلى أن يواصل الاضطلاع بدور تكميلي في المسائل المتصلة بتغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في التصدي لضعف المدن أمام تغير المناخ.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مُثّل الموئل في دورات الهيئات الفرعية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي عقدت في بون في أيار/مايو ٢٠١٢؛ وأطلق، خلال اجتماع للتواصل، بروتوكولا عالميا لانبعاثات غازات الدفيئة على نطاق المجتمع، يمثل "الجيل القادم" من إعادة تأكيد المعيار الدولي لتحديد انبعاثات غاز الدفيئة للمدن، الذي وضع سابقا وبشكل مشترك مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة.

٦٧ - وشارك موئل الأمم المتحدة أيضا في مؤتمر المدن المتسمة بالمرونة في بون، الذي عقد أيضا في أيار/مايو ٢٠١٢، حيث أُعلن أن الدول الأعضاء ستمكن، في إطار صندوق المناخ الأخضر، من ترشيح "كيانات دون وطنية مختصة"، بما في ذلك الحكومات المحلية، لتلقي التمويل. وبالنظر إلى أن إمكانية حصول المدن على تمويل للأعمال المتعلقة بالمناخ، في الوقت الحاضر، محدودة للغاية، فإن هذا الحكم يمثل تطورا يحظى بالترحيب، وإن كان متواضعا.

٦٨ - واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وموئل الأمم المتحدة، وبرعاية برنامج عملها المشترك الممول من تحالف المدن (انظر www.citiesandclimatechange.org)، في إنشاء الموقع الشبكي ومركز المعارف المعني بالمدن وتغير المناخ ("C4K")، وهو منصة عالمية لتبادل المعارف، من أجل تعزيز تبادل المعرفة والدراية.

٦٩ - وبدعم من موئل الأمم المتحدة، عُقدت الدورة الرابعة لمؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في نيروبي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. ونظر المؤتمر ووثيقته الختامية في موضوع تخطيط الأراضي وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ.

٧٠ - وأقرت حكومة نيبال سياستها المتعلقة بتغير المناخ مع تلقي مساهمات تركز على المدن من مبادرة موئل الأمم المتحدة للمدن وتغير المناخ. ووضعت حكومة سري لانكا أيضا اللمسات الأخيرة على سياستها الوطنية المتعلقة بتغير المناخ التي قدمت المبادرة الدعم في وضعها. وأقرت حكومة فيجي سياسة للإسكان أسفرت، بمساهمات من المبادرة، عن تعميم قضية تغير المناخ. وقدمت المبادرة أيضا مساهمات في استعراض لسياسات التخطيط الحضري وتشريعته في جمهورية تنزانيا المتحدة التي اعتمدت منظور تغير المناخ.

٧١ - وفي الفلبين، وضعت سورسوجون، وهي إحدى المدن التي تدعمها مبادرة المدن وتغير المناخ، مبادئ توجيهية لخطط تصميم المساكن والمواقع، مع التركيز على التكيف مع تغير المناخ. واستُكملت عملية تقييم لتغير المناخ لسيهانوكفيل في كمبوديا، في حين أُنجزت أيضا دراسة متعمقة للجوانب الإيكولوجية وللتقسيم إلى مناطق لمنطقة مابوتو (موزامبيق) الهشة بيئيا.

هاء - الكوارث الطبيعية والاصطناعية

٧٢ - شددت الجمعية العامة، في الفقرة ١٤ من قرارها ٢٠٧/٦٦، على أهمية أن يتخذ موئل الأمم المتحدة إجراءات في الوقت المناسب للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب في حدوثها البشر، وخصوصا في إطار العمل الذي يضطلع به لتلبية الاحتياجات الخاصة بالسكن والهياكل الأساسية في مرحلة ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاع، عن طريق عمله المتعلق بوضع المعايير والتنفيذي كجزء من الأنشطة المستمرة بدءا من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى الإنعاش وإلى التنمية الحضرية عن طريق تخطيط المدن على نحو فعال.

٧٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق الموئل برنامجا جديدا مدته أربع سنوات لتصنيف المرونة الحضرية في إطار عمله للحد من المخاطر وإعادة التأهيل خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في وضع نهج متكامل لنظم التخطيط الحضري الطويل المدى بالشراكة مع المدن، والحكومات، والقطاع الخاص وهيئات الأبحاث. ويستند البرنامج إلى مبادئ "المرونة" التي تدعم بشكل حيوي تحسين القدرة على حماية المواطنين الحضريين وممتلكاتهم وتمكينهم من التعافي من جميع الأخطار. ويوفر البرنامج مجموعة مؤشرات ومعايير عالمية لمعايرة قدرة النظم الحضرية على الصمود والتعافي من الأزمات. وهو يسد ثغرة كبيرة من خلال توفير نهج لنظم حضرية تطلعية متكاملة تراعي تعدد المخاطر وتضم أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تخطيط المستوطنات الحضرية وتطويرها.

٧٤ - وتشمل النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات الصلة بالكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان ويعمل موئل الأمم المتحدة التزامات بتعزيز التركيز على الحد من مخاطر الكوارث وبناء المرونة في المناطق الحضرية من خلال بذل جهود مشتركة في مجال الدعوة مع مكتب الحد من مخاطر الكوارث التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت الوكالة في تنفيذ اتفاق مبرم مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، في إطار المجموعة الفئوية العالمية للمأوى التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بشأن تحسين التعاون في مجال توفير المأوى في مرحلة ما بعد الأزمات من خلال التنسيق والتعلم وتقييم الأثر على حياة السكان المتضررين.

٧٥ - وأنشأ موئل الأمم المتحدة، تمثيلاً مع مسؤوليته المتصلة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، صندوقاً للطوارئ يهدف إلى تنفيذ سياساته الاستراتيجية المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي تمر بأزمات، وإلى جعل استجابة الوكالة الإنسانية أكثر قابلية للتنبؤ وإلى زيادة انتظامها وسرعتها. وسيتمكن هذا الصندوق المنظمة من تعزيز دورها في التنسيق بين الوكالات والاستجابة للطوارئ في المراحل الأولية للاستجابة للطوارئ، والمساعدة على وضع الأساس لإنعاش وإعمار مستدامين بتوفير الموارد الأولية للاستجابة السريعة للطوارئ وصياغة البرامج بناء على الاحتياجات.

٧٦ - وخلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢، استجاب موئل الأمم المتحدة لأزمات إنسانية في كل من الفلبين والسلفادور وليبيا عن طريق نشر بعثات لدعم أفرقة العمل الإنساني القطرية والحكومة فيما يخص تنسيق الاستجابة المتعلقة بالإسكان وإصلاح المأوى، وتصميم برامج طويلة الأجل لإعادة إعمار المساكن في هذه البلدان. وفي سري لانكا، حشد الموئل موارد إضافية تربو على ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لمواصلة المساعدة في إعادة إعمار ٤٠٠٠ منزل متضرر للمشردين داخلياً في أعقاب النزاع في الجزء الشمالي من البلد. ويشكل موئل الأمم المتحدة الوكالة التقنية الرائدة القائمة بالتنفيذ في إعادة إعمار المساكن في سري لانكا.

٧٧ - وشرعت حكومة النرويج وموئل الأمم المتحدة في تنفيذ المرحلة الثالثة من الاستجابة للكوارث وأنشطة التأهب لها في ميانمار التي تهدف إلى معالجة مواطن الضعف في مجال مواجهة الكوارث في المناطق الساحلية والحضرية من خلال اتباع نهج يراعي تعدد المخاطر. وأوفد الموئل أيضاً بعثة إلى كوت ديفوار لمعالجة مسائل الأراضي والممتلكات بعد انتهاء النزاع ووضع التوصيات اللازمة لتعزيز منع نشوب النزاعات المتعلقة بالأراضي وبناء السلام في إطار الاستقرار والمصالحة.

٧٨ - وتمثل معالجة المسائل المرتبطة بحقوق حيازة الأراضي والممتلكات في سياق مرحلة ما بعد الأزمات أحد المجالات الرئيسية التي يشارك فيها الموثل. ودعمت الوكالة عملها في تقديم المساعدة التقنية لحل النزاعات التي تلي الأزمات في مجال المساكن والأراضي والممتلكات في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وليبريا من خلال تقديم المساعدة التقنية للوكالات الإنسانية والحكومات والمجتمعات المحلية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إصدار شهادات استئجار للمشردين داخليا واللاجئين الذين يتلقون مساعدات إسكانية في العراق وقرغيزستان.

خامسا - تطورات هامة أخرى

٧٩ - أحرز موئل الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدما كبيرا فيما يتعلق بتنفيذ الحملة الحضرية العالمية والأعمال التحضيرية للمنتدى الحضري العالمي، وهما أهم آليات الدعوة التي يستخدمها على الصعيد العالمي. كما شارك موئل الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي تحتوي وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" على عدد من الالتزامات الهامة ذات الصلة بجدول أعمال الموثل.

ألف - الحملة الحضرية العالمية

٨٠ - الحملة الحضرية العالمية شراكة عالمية تهدف إلى تشجيع إيجاد رؤية إيجابية من أجل التوسع الحضري المستدام، وإلى إدماج جدول الأعمال الحضري في إطار السياسات الإنمائية الوطنية. وقد أطلقت الحملة في الدورة الخامسة للمنتدى الحضري العالمي، التي عُقدت في ريو دي جانيرو، البرازيل، في آذار/مارس ٢٠١٠. وأحرزت الحملة تقدما كبيرا، خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢، في مجال تحسين الاتصالات الداخلية والخارجية. وأنشأت أمانة الحملة منصتين للمواقع الشبكية، وهما (worldurbancampaign.org و imacitychanger.org)، وأصدرت كتيب اتصالات جديد بثلاث لغات عمل بالأمم المتحدة، فضلا عن المبادئ التوجيهية من أجل الانضمام إلى الحملة.

٨١ - وأنشئ صندوق الحملة الحضرية العالمية كمرفق لتعبئة الموارد المشتركة وتمويلها من أجل تمكين الحملة من إنجاز أهدافها وأنشطتها. وقد اقترحت الأمانة مستويات مختلفة من الشراكة والرعاية، وأقرتها اللجنة التوجيهية للحملة الحضرية العالمية.

٨٢ - وكانت الحملة الحضرية العالمية قد وسّعت قاعدة شراكاتها من ٢٦ منظمة عام ٢٠١١ إلى ٤٢ منظمة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويشمل هؤلاء الشركاء المنظمات

السياسية والمجتمع المدني ودوائر الأعمال والخبراء ووسائل الإعلام. وجرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطة الحملة التي طورت المعرفة وعززت التعلم والحوار بشأن المدن. وقد وُضعت أيضا قائمة بالأدوات والأساليب، ومرصد عالمي بشأن السياسات الجيدة والتشريعات التمكينية. وأنشئ فريق عامل جديد معني بمستقبل المدن والابتكارات.

٨٣ - ويواصل الشركاء إعداد بيان للحملة الحضرية العالمية للمدن تحضيراً للموئل الثالث. والغرض من هذا البيان هو نقل رسائل واضحة ومقنعة لصناع القرار وأصحاب المصلحة حول الحاجة إلى التغيير في المسائل الحضرية، استناداً إلى مبادئ الحملة الحضرية.

٨٤ - وقد دعم موئل الأمم المتحدة إنشاء أو إحياء لجان الموئل الوطنية أو المنتديات الحضرية الوطنية في العديد من البلدان في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتُستخدم لجان الموئل الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية لتعزيز الحوار الوطني حول المسائل الحضرية.

٨٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت هناك ٣٨ لجنة موئل وطنية ومنتدى حضري وطني، بعد أن كان عددها ٣٥ لجنة في ٢٠١١. والبلدان التي أنشئت فيها لجان موئل وطنية أو منتديات حضرية وطنية أو جرى إحيائها فيها هي: أفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وتوفالو، وتوغا، وجزر سليمان، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وساموا، وسري لانكا، والسنغال، والصين، وغانا، وفانواتو، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، والمكسيك، وملاوي، وموزامبيق، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهاتي.

٨٦ - وقد وضع موئل الأمم المتحدة مبادئ توجيهية بشأن تكوين لجان الموئل الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية ومهامها وطريقة عملها من أجل تعزيز أثرها. وتوفر المبادئ التوجيهية أيضا إطاراً لتنسيق لجان الموئل الوطنية والمنتديات الحضرية الوطنية ومواءمة عملها مع الأولويات الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدت خلال الإصلاح التنظيمي الحالي لموئل الأمم المتحدة. وتشمل المجالات الرئيسية لحوار وطني حول المسائل الحضرية التي تركز عليها المبادئ التوجيهية ما يلي:

- الاستعدادات القطرية للموئل الثالث
- السياسة الوطنية الحضرية
- آثار التوسع الحضري على التنمية الوطنية، ودور المدن فيها

- إيجاد فرص عمل لائقة في المناطق الحضرية، وخاصة للشباب
- تحسين التصميم والتخطيط الحضريين من أجل تعزيز كفاءة البلديات والمدن
- صياغة استراتيجية إسكان عالمية، وذلك تمشياً مع طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في قراره ١٦/٢٣
- الحملة الحضرية العالمية.

باء - المنتدى الحضري العالمي

٨٧ - استمرت الأعمال التحضيرية للدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي نابولي، سيدعم الدورة السادسة جميع مستويات حكومة إيطاليا الثلاثة، وهي الصعيد الوطني ومنطقة كامبانيا ومدينة نابولي نفسها.

٨٨ - وبعد التغيرات السياسية المتعلقة بالسلطات السياسية المحلية والوطنية التي جرت في إيطاليا في أواخر عام ٢٠١١، وفي أعقاب تراجع الاقتصاد في جميع أنحاء العالم، دعا البلد المضيف إلى إعادة النظر في اتفاق سابق وبرنامج الدورة السادسة للمنتدى الحضري العالمي في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٢. وتم التوقيع على اتفاق جديد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ يلزم حكومة إيطاليا باستضافة الدورة السادسة في موسترا دي أولترامار، نابولي، خلال الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر.

٨٩ - وسيكون "المستقبل الحضري" موضوع الدورة السادسة. وسيجري تنظيم أربعة حوارات رئيسية: أولها بشأن المدن الإنتاجية، والثاني بشأن التخطيط الحضري، والثالث عن الإنصاف والرخاء، والرابع عن الحراك الحضري والطاقة واستدامة البيئة.

٩٠ - وإلى جانب الحوارات، سيتم أيضاً تنظيم موائد مستديرة والتواصل والتدريب والاجتماعات الجانبية. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دعوة البلدان والشركاء في جدول أعمال المؤئل. وبدأ التسجيل في نيسان/أبريل ٢٠١٢، مع اعتزام إغلاق باب التسجيل في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٢. وبحلول منتصف تموز/يوليه ٢٠١٢، سجل أكثر من ٥.٠٠٠ مشارك محتمل من أكثر من ١٤٠ بلداً، بما في ذلك الوزراء والسفراء والبرلمانيون ورؤساء البلديات وكبار ممثلي منظمات المجتمع المدني. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت حكومتا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مساهمات مالية لدعم سفر المشاركين إلى المنتدى.

٩١ - وسوف تستضيف الدورة السادسة أيضا معرضا، سيكون جزء منه متاحا للمواطنين. وستكون الحملة الحضرية العالمية وحملة "سأغير مدينتي" ممثلتين في المعرض، وسوف تشكلان جزءا هاما من الدورة، التي ستكون أيضا أول "دورة استراتيجية" للموئل الثالث، مما يوفر فرصة ومناسبة لإجراء المشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن نطاق الموئل الثالث وتنظيمه.

جيم - الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: الآثار المترتبة على جدول أعمال الموئل

٩٢ - خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نظم موئل الأمم المتحدة أكثر من ٥٠ اجتماعا جانبيا تتعلق بالمدن المستدامة وشارك فيها، وأدى دورا هاما في لقاءات من قبيل الاجتماع الشامل.

٩٣ - وتضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، أربعة عناصر رئيسية لها أهمية خاصة بالنسبة لموئل الأمم المتحدة. وفي القسم الفرعي بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة (انظر الفرع خامسا - ألف)، سلمت الوثيقة الختامية بضرورة اتباع نهج متكامل في مجال التنمية الحضرية والمستوطنات البشرية يقوم على توفير السكن والبنى التحتية بتكلفة يسيرة، ويعطي الأولوية لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة وتجديد المناطق الحضرية (الفقرة ١٣٤). كما تلتزم الوثيقة الختامية بالترويج لاتباع نهج متكامل في تصميم المدن المستدامة والمستوطنات الحضرية وفي تشييدها، مع التزامها أيضا بتعزيز سياسات التنمية المستدامة التي تدعم خدمات الإسكان والخدمات الاجتماعية الشاملة للجميع (الفقرة ١٣٥)، وتشدد على ضرورة تعزيز آليات وخطط التعاون القائمة، وترتيبات الشراكة، وغيرها من أدوات التنفيذ اللازمة للدفع قدما بتنفيذ جدول أعمال موئل الأمم المتحدة بصورة منسقة، وتسلم بالحاجة المستمرة لتقديم مساهمات مالية كافية يُمكن التنبؤ بها لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية (الفقرة ١٣٧).

٩٤ - وتشمل المسائل الهامة الأخرى في الوثيقة الختامية ذات الصلة بعمل موئل الأمم المتحدة إيجاد روابط متينة بين المدن والنقل (الفقرة ١٣٢)، والاعتراف بالمياه والصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان (الفقرة ١٢١)، وتشجيع رسم خريطة عمل لوضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة، يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة (الفقرة ٢٤٨)، واعتماد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (الفقرة ٢٢٦).

٩٥ - وعلى المدى المتوسط، سيكون من المهم ضمان المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة داخل إطار المدن المستدامة والمستوطنات البشرية، وأهداف جدول الأعمال الحضري الجديد، التي ستوضع أثناء العملية التحضيرية للموئل الثالث.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٦ - تنقسم التوصيات المنبثقة عن العرض الوارد أعلاه إلى فئتين: التوصيات المتعلقة بالموئل الثالث؛ والتوصيات المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل وتعزيز موئل الأمم المتحدة.

ألف - الموئل الثالث

٩٧ - سيكون الموئل الثالث أهم حدث في مجال المستوطنات البشرية والتنمية الحضرية خلال السنوات القليلة المقبلة، وستفرض عملياته التحضيرية طلبات ذات شأن على الدول الأعضاء وموئل الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. ومن المهم بالنسبة للعملية التحضيرية أن تشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما السلطات المحلية وسائر الشركاء في جدول أعمال الموئل. ولا بد أيضا أن تكون العملية متمسمة بالكفاءة والفعالية. ولدى البت في نطاق الموئل الثالث وطرائقه وشكله وتنظيمه، قد تود الجمعية العامة أن تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الواردة أدناه:

١ - يوصى بتنظيم الموئل الثالث على أرفع مستوى ممكن، بما في ذلك مستوى رؤساء الدول والحكومات أو غيرهم من الممثلين، ويمكن أن يدعى المؤتمر في هذا السياق، "مؤتمر القمة العالمي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)". ويقترح أيضا أن يكون موضوع المؤتمر "المدن المستدامة"؛

٢ - وعلى أساس الدروس المستفادة من الموئل الثاني، ومن مؤتمرات دولية أخرى للأمم المتحدة عقدت مؤخرا، سيكون من المهم أن يكون باب العضوية في اللجنة التحضيرية للموئل الثالث مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع مشاركة المراقبين في جميع مراحل العملية التحضيرية، وفقا للنظام الداخلي المعمول به في الجمعية العامة، والشركاء في جدول أعمال الموئل، بما في ذلك السلطات المحلية، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج؛

٣ - وينبغي أن يركز الموئل الثالث على تحديد الإنجازات، والتحديات الجديدة، والفرص والمجالات التي تتطلب بذل مزيد من الجهود عن طريق تنفيذ

جدول أعمال حضري جديد للقرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يستند إلى مبادئ ومكاسب جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

٤ - وينبغي أن يسفر المؤتمر عن تحديد الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة والإسكان ودعمهما، وعن وثيقة سياسية مركزة ذات أهداف وغايات واضحة قابلة للقياس ومحددة زمنياً؛

٥ - وينبغي أن يكفل الموئل الثالث، بما في ذلك عملياته التحضيرية، توازن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، نظراً لأنها تمثل عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضاً في التنمية الحضرية المستدامة؛

٦ - وينبغي أن يدرج المؤتمر في عملياته التحضيرية الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبصفة خاصة عناصرها المتصلة بالمدن المستدامة؛

٧ - ويوصى بأن تضطلع اللجنة التحضيرية للموئل الثالث بالمهام التالية:

(أ) تنظيم عقد اجتماعات للجنة التحضيرية، فضلاً عن اجتماعات تحضيرية إقليمية ودون إقليمية، يمكن عقدها بالاقتران مع دورات مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة والمنتدى الحضري العالمي، ومع اجتماعات الهيئات الحكومية الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الإقليمية، كلما أمكن ذلك؛

(ب) إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال الموئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بإسهامات مستمدة من التقييمات الوطنية والاجتماعات التحضيرية الإقليمية؛

(ج) تحديد الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من تنفيذ جدول أعمال الموئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة وجميع الأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دولياً؛

(د) كذلك تحديد القيود الرئيسية التي تعرقل تنفيذ جدول أعمال المؤئل والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة وجميع الأهداف والالتزامات المتعلقة بالمستوطنات البشرية والمتفق عليها دولياً؛

(هـ) تحديد ومعالجة التحديات والفرص الجديدة التي نشأت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) واعتماد جدول أعمال المؤئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة والأهداف والالتزامات الأخرى المتعلقة بالمستوطنات البشرية والمتفق عليها دولياً؛

(و) اقتراح وضع جدول أعمال حضري جديد للقرن الحادي والعشرين، يتضمن تدابير معينة ومحددة زمنياً من أجل التصدي للقيود والتحديات الجديدة التي تم تحديدها، والتدابير المؤسسية وتدابير الدعم المالي اللازمة لتنفيذ جدول الأعمال الجديد؛

(ز) النظر والبث في مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية المعنية وسائر الشركاء في جدول أعمال المؤئل الذين لا يتمتعون بالمركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تمكينهم من المشاركة في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته؛

(ح) اقتراح جدول أعمال مؤقت وموضوعات فرعية ممكنة للمؤتمر، على أساس النتائج التي تسفر عنها الأنشطة التحضيرية المضطلع بها على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، مع أخذ إسهامات الشركاء في جدول أعمال المؤئل بعين الاعتبار أيضاً؛

(ط) اقتراح قواعد وإجراءات لمشاركة ممثلي الشركاء في جدول أعمال المؤئل في المؤتمر، مع مراعاة القواعد والإجراءات المطبقة في المؤئل الثاني؛

(ي) الاضطلاع بأي مهام أخرى قد تتطلبها العملية التحضيرية؛

٨ - ويقترح أن تعقد اللجنة التحضيرية للمؤئل الثالث اجتماعاً تنظيمياً وثلاث دورات موضوعية؛

٩ - ويمكن عقد الاجتماع التنظيمي للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٣ لمدة ثلاثة أيام على الأقل، قبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين لمجلس إدارة مؤئل الأمم المتحدة. فذلك سيمكن مجلس الإدارة من اتخاذ القرارات اللازمة لكفالة الدعم

للمعملية التحضيرية للموئل الثالث في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويوصى بأن تقوم اللجنة التحضيرية، في هذا الاجتماع، بما يلي:

(أ) انتخاب مكتب يتألف من ١٠ أعضاء من جميع الدول، بانتخاب ممثلين اثنين من كل مجموعة جغرافية، ينتخب أحدهم رئيساً والآخر نواباً للرئيس، ويضطلع أحدهم أيضاً بمهام المقرر؛

(ب) النظر في التقدم المحرز في الأنشطة التحضيرية المضطلع بها على كل من الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي، والأنشطة التي يضطلع بها كذلك الشركاء في جدول أعمال الموئل؛

(ج) البت في الطرائق المحددة للدورات المقبلة للجنة التحضيرية؛

(د) النظر في وضع جدول الأعمال وتحديد موضوعات فرعية ممكنة للمؤتمر في الوقت المناسب؛

١٠ - ويمكن عقد الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ لمدة ثلاثة أيام على الأقل، قبل انعقاد الدورة السابعة للمنتدى الحضري العالمي وربما عقبها، أو في موعد ومكان يسمحان بتقليص التكاليف التي تتكبدها الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة. ويوصى بأن تجري اللجنة التحضيرية، في هذه الدورة الأولى، استعراضاً وتقييماً شاملين للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دولياً، وتحديد العناصر الرئيسية لإدراجها في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

١١ - ويمكن عقد الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٥ لمدة خمسة أيام على الأقل، قبل انعقاد الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة وربما عقبها، أو في مكان وموعد يسمحان بتقليص التكاليف التي تتكبدها الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة. ويوصى بأن تجري اللجنة التحضيرية، في هذه الدورة، مفاوضات بشأن نص وثيقة تتضمن، فيما تتضمن، مشروعاً لجدول أعمال حضري للقرن الحادي والعشرين، ينبغي أن يكفل ما يلي:

(أ) التأكيد على ضرورة إقامة شراكة عالمية لتحقيق أهداف التنمية الحضرية المستدامة والإسكان؛

(ب) إعادة تأكيد الحاجة إلى اتباع نهج متكامل مركز استراتيجيا إزاء تنفيذ جدول أعمال حضري جديد للقرن الحادي والعشرين، يتناول المسائل والقوى الحضرية العالمية الجديدة، مع الاستناد إلى المبادئ والمكاسب التي تحققت عن طريق تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والأهداف الإنمائية الأخرى ذات الصلة المتفق عليها دولياً؛

(ج) التصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في هذا الصدد؛

١٢ - وعلى غرار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يمكن عقد الدورة الموضوعية الثالثة والختامية للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٦، لمدة ثلاثة أيام على الأقل، قبيل انعقاد الموئل الثالث مباشرة، وفي نفس مكان انعقاد المؤتمر ذاته. ويوصى بأن تضع اللجنة التحضيرية في دورتها الثالثة، اللمسات الأخيرة على مشروع وثيقة ختامية لينظر فيها الموئل الثالث ويعتمدها؛

١٣ - ويوصى بتقديم الوثيقة الموجزة والمركزة التي أعدها اللجنة التحضيرية ليوصل مؤتمر القمة النظر فيها ويعتمدها، وبأن يتوخى أن تساهم الوثيقة في إذكاء الالتزام العالمي، على أعلى المستويات السياسية، بالإسراع بتنفيذ جدول الأعمال الحضري للقرن الحادي والعشرين، وفي إقامة شراكة رفيعة المستوى وتحقيق التضامن الدولي في تنفيذ جدول الأعمال؛

١٤ - وتُحث الدول الأعضاء على إنشاء صندوق استثماري للموئل الثالث، كما تُحث الجهات المانحة الدولية والثنائية والبلدان الأخرى التي بوسعها أن تدعم التقييم العالمي لتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦ ومشاركة ممثلي البلدان النامية، بما في ذلك الشركاء في جدول أعمال الموئل، في العمليات التحضيرية الإقليمية والدولية وفي المؤتمر ذاته، على أن تقوم بذلك من خلال تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري؛

١٥ - ويشجّع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على دعم الأعمال التحضيرية الوطنية للمؤتمر، حسب الاقتضاء، بناء على طلب السلطات الوطنية.

باء - تنفيذ جدول أعمال الموئل وتعزيز موئل الأمم المتحدة

٩٨ - قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية:

١ - ستفرض العملية التحضيرية للموئل الثالث مطالب ذات شأن على موئل الأمم المتحدة. وتمثل إحدى سبل التصدي لهذا التحدي في إدراج بعض الوثائق الفنية الرئيسية اللازمة للموئل الثالث كنواتج في برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ويمكن أن تشمل هذه النواتج تقييمات وطنية وإقليمية وعالمية لتنفيذ جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦. وكانت إحدى وثائق المعلومات الأساسية الهامة للموئل الثاني المسألة الثانية (١٩٩٦) المعنونة "عالم آخذ في التوسع الحضري"^(٧)، لأحد التقارير الرئيسية التي تعد مرة كل سنتين لموئل الأمم المتحدة، أي التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية. وبالمثل، يمكن أن تركز مسألة عام ٢٠١٥ للتقرير العالمي عن المستوطنات البشرية على تقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد العالمي، وتشكل بذلك وثيقة معلومات أساسية مفيدة للموئل الثالث.

٢ - ويعيش الآن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم في مدن وبلدات، ويقدر أن المراكز الحضرية تساهم بنسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم. ويتزايد إدراك أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المدن وسلطاتها المحلية في التخفيف من آثار تغير المناخ وفي التكيف معه. وفي هذا السياق، يوصى بأن تقدم الحكومات للسلطات المحلية دعماً كافياً لتمكينها من وضع سياسات واستراتيجيات حضرية أو محلية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

٣ - ووفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٢، تشجّع الحكومات على إنشاء لجان وطنية عريضة القاعدة معنية بالموئل كوسيلة لتعزيز الحوار على الصعيد الوطني فيما يتعلق بعدد المسائل، بما في ذلك: الأعمال التحضيرية على الصعيد القطري للموئل الثالث؛ وآثار التوسع الحضري ودور المدن في التنمية على الصعيد الوطني؛ وإيجاد فرص عمل لائقة في المناطق الحضرية، لا سيما للشباب؛ وتحسين تصميم وتخطيط المناطق الحضرية من أجل تعزيز كفاءة المدن؛ والسياسة الحضرية الوطنية؛ وصياغة استراتيجية عالمية للإسكان، وفقاً للقرار ١٦/٢٣ الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة؛ والحملة الحضرية العالمية.

(٧) Oxford, Oxford University Press, 1996.